

المقابلة

أجراها: وفيق قانصوه



أكد نائب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أن «النسبية هي القانون الأمثل والأعدل والأكثر تمثيلاً والذي يرضي كل الأطراف ويعبر عن شعبيتهم، سواء وطنياً أو حزبياً أو طائفيًا أو عائلياً». وقال قاسم، في مقابلة لـ «الأخبار»، أن حزب الله «واصف على أفكار في القانون التاهيلي... لكن الاجابات النهائية تكون بعد ان نعرض الصيغة النهائية للقانون والتي لم تحسم بعد». وإذ أكد «أنا أعلننا بوضوح أننا لسنا مع ثلاثي التمديد والفراغ والستين، وإنما مع قانون جديد... لكن الواضح والمؤكد أننا عندما نصبح أمام ضرورة الاختيار بين هذه الخيارات المرّة لن نقبل بالفراغ». وفي ما يأتي نص الحوار:

نعيم قاسم

النسبية هي الأمثل والأعدل لكل الطوائف والقوى والأحزاب

● قبلنا أفكاراً في القانون التاهيلي وموافقنا نعطيها بعد تسلّم صيغته النهائية

● عندما نصح أمام ضرورة الاختيار بين الخيارات المرّة لن نقبل بالفراغ

● بقاء الرئيس الاسد في السلطة محسوم وهو أساس في الحل وسيحمي أي حل



المؤشرات تعيد بان إسرائيل مردوعة وليس لديها قرار بعدوان جديد في هذه المرحلة (مروان طحطح)

المسلمين والمسيحيين وليس حكراً على أحد. قانون الانتخاب هو مفردة من المفردات، وهو آلية لإعادة إنتاج السلطة. وكلما كان عادلاً وتمثيلاً واسعاً، كان منصفاً في نتيجته. هناك قضايا أخرى تحتاج إلى إنصاف وعدالة، لكن لها وسائلها وآلياتها القانونية والموضوعية الأخرى التي يفترض سلوكها. لا يمكن من خلال قانون الانتخاب أن نحصل على كل الحلول لكل القضايا. قانون الانتخاب يعطي حلاً محدوداً، والقوانين الأخرى تعطي حلولاً أخرى. نحن مع أن يُراعى في القانون ما تشعر به الطوائف المختلفة بضرورة إنجاز تمثيلها الصحيح. وبالتالي، هذا القانون عندما ينتج سلطة متوازنة متكافئة فيها قدر واسع من التمثيل نكون قد قطعنا خطوة. الخطوات الأخرى تحتاج إلى قوانين وأدوات ووسائل أخرى يمكن أن يناقش بها بحسب الواقع القائم.

■ هل تتخوفون من مؤتمر تأسيسي في حال وصولنا إلى الفراغ؟
- الظروف ليست متاحة لمؤتمر تأسيسي، ولا

عليه بهذه الصيغة وبهذه التفاصيل. إلى الآن، المهم أن يجيب الأطراف الآخرون أيضاً، وحتى الآن لا يبدو أن هناك توافقاً على قواعد واحدة عند الجميع. الجلسات التي تعقد للنقاش القوانين تطرح فيها ملاحظات كثيرة، وبين يوم وآخر نكون أمام مقترحات جديدة. لذا لسنا اليوم أمام قانون جاهز وواضح يتطلب الإجابة بنعم أو لا. نحن أمام قانون لا يزال يُطبخ وتوجد حوله أسئلة وملاحظات من أطراف متعددة، ونفضل أن يكون ردنا النهائي على الشكل النهائي للقانون كي لا نؤخذ بملاحظات جزئية ثم يتغير الموقف.

■ هل قدّمتم ملاحظات على «التاهيلي»؟
- بالتأكيد قدّمنا ملاحظات.

■ المهل تضيق. هل تخشون الفراغ؟
- أعلننا بوضوح أننا لسنا مع ثلاثي التمديد والفراغ والستين، وأنا مع قانون جديد نأمل أن ينجز في خلال هذه الفترة. لكن الواضح والمؤكد أننا عندما نصبح أمام ضرورة الاختيار بين هذه الخيارات المرّة لن نقبل بالفراغ. لذا يجب أن نبحث عن حلول تحثنا الفراغ، سواء أكانت حلولاً مؤقتة أم قانوناً جديداً يقر إن شاء الله إذا توافقنا في خلال الفترة الباقية.

■ هل يعني هذا أنكم قد تقبلون بالتمديد أو بالستين؟
- نحن نقول إننا لا نقبل بالفراغ، وعلينا التفتيش عن حلول. الحلول تتطلب مناقشة مع الأطراف الموجودة على الساحة. وبما أن الوقت متاح لإنجاز القانون الجديد، دعنا لا نضع عقبة أمامه بحلول مرفوضة. وعندما نصل إلى الطريق المسدود، لا سمح الله، سنعلن بالتأكيد موقفنا من الخيار الذي سنختاره، لكنه لن يكون الفراغ.

■ هناك قلق لدى المسيحيين مما يدور في الإقليم، وفي الوقت نفسه شعور بأن هناك فرصة اليوم، في ظل وجود رئيس قوي، لاسترجاع حقهم في التمثيل الصحيح، طالما أن البلد قائم على التحاصص الطائفي. لكن هناك، في المقابل، من يريد تضيق هذه الفرصة عليهم.
- نحن نعتبر أن كل قانون وطني هو لمصلحة

■ هل هناك قانون انتخاب قبل 15 أيار؟
- نحن نعمل على ذلك مع الجميع، ومنتظر مواقف الأطراف المختلفة من القوانين المطروحة لحسم الجدول حول القانون المقبول. لدينا أمل بذلك، ويجب أن يكون الأمل موجوداً كي نستكمل هذه الفرصة. لكن أكبر ما أكدته حزب الله مراراً، ومنذ سنوات، بأن النسبية هي القانون الأمثل والأعدل والأكثر تمثيلاً والذي يرضي كل الأطراف ويحقق التعبير الصحيح عن مدى شعبيتهم، سواء وطنياً أو حزبياً أو طائفيًا أو عائلياً. برأينا، القانون الأفضل هو القائم على النسبية في لبنان دائرة واحدة. ولكن، تحت هذا العنوان تدرج مجموعة من الأفكار التي يمكن تعديلها والتعاطي معها بما ينصف أوسع شريحة ممكنة، سواء لجهة عدد الدوائر أو لجهة الصوت التفضيلي. على العموم، صحة التمثيل في حدّه الأفضل موجودة في النسبية بأشكالها ومراتبها المختلفة. لكننا منفتحون على نقاش أي فكرة تقربنا من النسبية وتحقق سعة التمثيل وشموليته وعدالته.

■ هل سعة التمثيل وشموليته وعدالته موجودة في القانون التاهيلي الذي يتردد أن حزب الله أعطى موافقته عليه؟

- قبل أن نحسم الموقف النهائي من أي قانون، لا بد من أن نعرف صيغته النهائية التي يوافق عليها مختلف الأطراف. الإجابات اليوم على القانون المطروح هي إجابات مجتزأة لها علاقة بأفكار فيه، ولم نصل إلى صيغته النهائية وحسم الأطراف المختلفة مواقفها منه حتى يكون قابلاً للتطبيق. توجد أفكار في القانون التاهيلي وافقنا عليها، لكن ما هي الصيغة النهائية؟ هذا ليس محسوماً بعد لوجود ملاحظات متعددة قد تغير القانون وتقلبه رأساً على عقب.

■ هل أعطيتكم موافقة عليه بصيغته التي طرحت عليكم؟
- لا أفضل مقاربة الموضوع بهذه الطريقة. الموافقة النهائية عندما ينتهي الهيكل النهائي للقانون. عندها نستطيع أن نقول إننا نوافق